الملاحق

ملحق رقم (١)

قرار عن العلاقات بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى أكرا (غانا) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ .

إذ يأخذ فى الاعتبار أنه فى عام ١٩٦٥ ، كان لأفريقيا ٣٦ دولة ممثلة فى منظمة الأمم المتحدة أى حوالى ثلث مجموع الدول الأعضاء فى هذه المنظمة .

وإذ يسجل بارتياح أنه بفضل جهود المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة ، تم أخيراً تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة بما يكفل تمثيل أفريقيا فى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بطريقة أفضل .

وإذ يسجل أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العشرين بشأن إقامة علاقات تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية .

١ – يعرب عن تهنئته إلى المجموعة الأفريقية للجهود التى بذلتها لضمان تمثيل أفريقيا فى الأمم المتحدة بطريقة أفضل ، ويطلب إليها مواصلة عملها لصالح أفريقيا .

٢ – يسجل الدعوة الموجهة إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية لمتابعة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ – يطلب إلى الأمين العام الإدارى دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة لمتابعة أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ،

وكذلك اجتماعات سائر اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٤ – يرحب بإقامة علاقات تعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مع بذل كافة الجهود لتوثيق صلات هذا التعاون حتى يغطى سائر المجالات التى تهم المنظمتين .

الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية
فى جمهورية جنوب أفريقيا

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى أكرا (غانا) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ . .

إذ يذكر بالقرار الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات والخاص بمشكلة الفصل والتمييز العنصريين وبالقرارين رقم AHG RES. 5 (I) و AHG RES. 6 (I) فى يوليو ١٩٦٤ ، وبالقرار رقم CM RES. 48 (IV) فى مارس ١٩٦٥ .

وإذ يأخذ فى الاعتبار التقرير المقدم من وزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس المكلفين من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ بالتحدث باسم جميع الدول الأفريقية خلال اجتماعات مجلس الأمن المنعقد لبحث موضوع الفصل والتمييز العنصريين فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وقد وافق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية الأولى التى عقدت فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ على امتداد التفويض المعطى لهم .

وإذ يسجل تقارير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن سياسة الفصل العنصرى فى جمهورية جنوب أفريقيا (وثائق الأمم المتحدة رقم (A/5932, A/5957)

وإذ يسجل الإجراءات التى اتخذتها الدول الأفريقية وغيرها تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية التوصل إلى القضاء على سياسة الفصل العنصرى .

وإذ يأخذ فى الاعتبار أن الموقف القائم حالياً فى جمهورية جنوب أفريقيا يتدهور بصورة مستمرة كما أنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين .

وإذ يعرب عن قلقه البالغ للتعاون المضطرد بين حكومة جنوب أفريقيا من جهة وحكومة البرتغال وسلطات الأقلية فى روديسيا الجنوبية من جهة أخرى ، وهو التعاون الذى يهدف إلى الحيلولة دون تحرر جنوب أفريقيا من الاستعمار والعنصرية .

إن التعاون المستمر بين مختلف الدول الكبرى وبين حكومة جنوب أفريقيا فى المجال الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، وإن معارضتهم لأية عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا ، من شأنها تشجيع حكومة جنوب أفريقيا على مواصلة سياستها الخطيرة .

وإذ يعرب عن اقتناعه بضرورة القيام بعمل دولى فعال وسريع لتسوية الموقف فى جنوب أفريقيا وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ولتجنب خطر نشوب نزاع عنيف ستكون له عواقبه الوخيمة على العالم أجمع .

١ – يؤكد من جديد القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة

الأفريقية عن موضوع الفصل والتمييز العنصريين .

٢ – يصادق على توصيات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا ، ويدعو مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرار هذه التوصيات .

٣ – يعرب عن ارتياحه لوزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس .

٤ – يطلب ملحاً من جميع الدول فرض حظر صارم على الأسلحة والذخيرة والمعدات الأخرى المخصصة لاستخدام القوات العسكرية وقوات البوليس فى جنوب أفريقيا ، ويطلب على وجه الخصوص إلى الحكومة الفرنسية بأن تلتزم بقرارات مجلس الأمم المتحدة ، وأن تكف فوراً عن إرسال العتاد العسكرى إلى جنوب أفريقيا ، كما يطلب إلى الدول الأخرى التى أعلنت عن عزمها على فرض حظر على الأسلحة بأن تقوم بذلك بكل دقة دون أى استثناء أو تفسيرات تفرض شروطاً على ذلك .

٥ – يوجّه نداءً خاصاً إلى أهم الدول التى تتعامل تجاريًّا مع جنوب أفريقيا (وخاصة المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وجمهورية ألمانية الاتحادية ، وإيطاليا ، وفرنسا) لوضع حد لتعاونهم الاقتصادى المتزايد مع حكومة جنوب أفريقيا ، مما يشجعها على تحدى الرأى العالمى ، والإسراع فى تطبيق سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها .

٦ – يطلب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بأن الموقف القائم حالياً فى جنوب أفريقيا يشكل تهديداً خطيرًا للسلام

والأمن الدوليين ، واتخاذ العقوبات الاقتصادية الفعالة ضد جنوب أفريقيا ، وتقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصرى وسياسة القمع .

٧ – يقرر اتخاذ إجراءات كفيلة بانتخاب أعضاء فى مجلس الأمن ممن يساندون فعلا الإجراءات التى اتخذت بالنسبة لهذه المشكلة .

٨ – يطلب إلى الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وإلى باقى المنظمات الدولية اتخاذ إجراءات فعالة – كل واحدة منها فى اختصاصها ، لإجبار حكومة جنوب أفريقيا على التخلى عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها .

٩ – يكلف الأمين العام الإدارى بما يلى :

(ا) بحث تطبيق العقوبات الاقتصادية التى تقررت ضد جنوب أفريقيا بمعرفة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ودول أخرى .

(ب) التقدم بتوصيات بغية قيام الدول الأعضاء بتطبيق جميع القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الخصوص ، وخاصة القرارين رقم AHG. RES. I, AHG/RES. 5 (I)

(جـ) التوصية بالإجراءات التى ينبغى اتخاذها لإقناع الدول الأخرى بوضع حد لتعاونها مع حكومة جنوب أفريقيا .

١٠ – يدعو حركات تحرير شعب جنوب أفريقيا بتنسيق سياستها وأعمالها وتعزيز نضالها للحصول على المساواة التامة . ويطلب من جميع الدول القيام بمساعدة هذه الحركات فى نضالها ماديًا ومعنويًا .

١١ – يطلب إلى المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الملائمة – على ضوء هذا القرار ، لضمان قيام أجهزة الأمم المتحدة بعمل فعال .

١٢ – يطلب إلى وزراء خارجية ليبيريا وسيراليون وتونس والمجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة مواصلة تنفيذ التفويض المعطى لهم لدى مجلس الأمن .

قرار عن الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثانية فى مدينة أكرا (غانا) من ٢١ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

إذ يذكر بالقرار (AHG/RES/61) الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية الأولى المجتمعة فى القاهرة ، وبالقرار (CM RES 48 (IV)..) الصادر عن مجلس الوزراء فى دورته العادية الرابعة المجتمعة فى نيروبى .

إذ يأخذ فى الاعتبار ضرورة تعزيز الكفاح المسلح الذى تقوم به حركات تحرير الأقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى .

وإذ يأخذ فى الاعتبار العلاقات القائمة بين لجنة التحرير ولجنة التوفيق لأنجولا واللجنة العسكرية لغينيا المسماه بالبرتغالية .

وإذ يدرك تماماً أن تحقيق وحدة أفريقيا الكاملة تتطلب قبل كل شىء حصول جميع البلاد الأفريقية التى مازالت خاضعة للسيطرة الأجنبية على استقلالها الكامل .

١ – يأخذ علماً بالمؤتمر الثانى للمنظمات القومية فى المستعمرات البرتغالية المنعقد أخيراً فى دار السلام .

٢ – يطلب إلى البلاد المتاخمة للمستعمرات البرتغالية أن تتيح حرية

أكبر لانتقال الرجال والعتاد اللازمة لتحقيق النجاح السريع للكفاح الذى تقوم به هذه الحركات .

اجتماع مؤتمر القمة الثامن لمنظمة الوحدة
المنعقد فى أديس أبابا – يونية ١٩٧١

قرار عن ناميبيا

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة فى أديس أبابا (أثيوبيا) من ٢١ إلى ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ .

إذ يسجل بالموافقة رأى محكمة العدل الدولية الذى يقضى بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا فى ناميبيا يعتبر غير شرعى ، وبالتالى ينبغى على جنوب أفريقيا أن تسحب إدارتها فوراً من ناميبيا ، واضعة حداً لاحتلالها هذه الأراضى .

يحث على طلب اجتماع خاص لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة فى الماضى على ضوء الالتزام القانونى الذى يفرضه قرار المحكمة الدولية على المجتمع الدولى .

يوافق على ضرورة أن يرأس الرئيس الحالى لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وفد وزراء الخارجية الذى سيحضر هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن .

يعرب عن تقديره للعمل الرائع الذى قام به المحامون الذين قاموا بعرض قضية منظمة الوحدة الأفريقية على المحكمة الدولية .

ملحق رقم (٢)

قرار

عن العدوان المستمر ضد الجمهورية العربية المتحدة

إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة ، فى أديس أبابا (أثيوبيا) من ٢١ إلى ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ .

بعد أن استمع إلى بيان صاحب السعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

وإذ يذكر بقراراته السابقة القرار : AHG RES:53 (V)

الصادر فى سبتمبر ١٩٦٨ ، والقرار : AHG RES. 57 (VI)

الصادر فى سبتمبر ١٩٦٩ ، والقرار : AHG RES.62 (VII)

الصادر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، عن الموقف السائد فى الشرق الأوسط بصفة عامة ، وفى الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ، وهى القرارات التى تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ ٥ يونية ١٩٦٧ ، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والتى تناشد جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية استعمال نفوذها لضمان تنفيذ هذا القرار بدقة ، وتأييد الجهود الحالية التى يبذلها المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة .

وإذ يدرك الجهود البناءة التى تبذلها الجمهورية العربية المتحدة بهدف

إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة الموقف الإيجابى الذى اتخذته أخيراً رداً على مبادرة السلام التى قام بها السفير يارنج فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

وإذ يشعر بقلق شديد ، إزاء الموقف الخطير الحالى الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضى ثلاث دول عربية إحداها عضو فى هذه المنظمة ، الذى يشكل تهديداً خطيراً للسلام الإقليمى فى أفريقيا ، وللسلام والأمن الدوليين .

وإذ يصر على أنه لا ينبغى أن تتعرض أراضى أية دولة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة استخدام أو التلويح باستخدام القوة ، وهو مبدأ أساسى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

تأكد من جديد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والإعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولى [(XXV) ٢٧٣٤] ، الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ .

١ – يأخذ علماً ببيان سعادة وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ورئيس وفدها .

٢ – يؤكد من جديد بشدة ما ورد بقراراته :

AHG RES. (53 (V) سبتمبر ١٩٧٨ ، AHG RES. 57 (VI) سبتمبر ١٩٦٩ ، AHG RES. 62 (VII) سبتمبر ١٩٧٠ ويدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ٥ يونية ١٩٦٧ ، تنفيذاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٣ – يعرب عن تأييده الكامل لجهود الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ولمبادرته من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ بصفة خاصة .

٤ – يؤكد من جديد تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويعرب عن تقديره للموقف الإيجابى الذى انعكس فى ردها فى ١٥ فبراير ١٩٧١ ، على مبادرة السلام التى تقدم بها الممثل الخاص كخطوة عملية لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٥ – يشجب تحدى إسرائيل لهذه المبادرة ، ويدعوها إلى الرد بطريقة إيجابية مماثلة على المبادرة التى قام بها الممثل الخاص من أجل السلام فى ٨ فبراير ١٩٧١ .

٦ – يطلب إلى الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتشاور مع رؤساء الدول والحكومات ، لكى يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملا .

ملحق رقم (٣)

اجتماع مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة
المنعقد فى الرباط – يونية ١٩٧٢ . .

قرار عن العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة فى الرباط ، (المملكة المغربية) من ١٢ إلى ١٥ يونية سنة ١٩٧٢ .

إذ تدارس تقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار . AHG/RES/66 (VIII) والقرار . AHG/DEC/62 (VIII)

وبعد أن استمع إلى بيان رئيس وفد جمهورية مصر العربية .

وإذ يذكر بجميع القرارات السابقة المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة القرار AHG/RES/66 (VIII) تحت عنوان « العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية » الذى يدعو إلى الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وإذ يؤكد من جديد تضامنه مع جمهورية مصر العربية .

وإذ يأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (XXVI) ٢٧٩٩ الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ .

وإذ يستنكر رفض إسرائيل لقرار الجمعية العامة (XXVI) ٢٧٩٩ ، الصادر فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، ورفضها الاستجابة لمبادرات

منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما طلبته منظمة الوحدة الأفريقية من تأكيد مبدأ عدم ضم الأراضى العربية المحتلة .

وإذ يأخذ فى الاعتبار جميع الجهود التى بذلتها لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ القرار AHG/RES/66 (VIII) والقرار . . . AHG/RES/62 (VIII)

وإذ يأخذ فى الاعتبار فحوى الردين : المصرى والإسرائيلى على مذكرة لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١ – يأخذ علماً بتقرير الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ويقدر كل التقدير الجهود التى بذلها رئيس وأعضاء لجنة العشرة .

٢ – يهنئ مصر على تعاونها مع لجنة العشرة ، وموقفها الإيجابى ، وجهودها المستمرة من أجل استعادة السلام فى المنطقة .

٣ – يستنكر موقف إسرائيل السلبى المعوق الذى يمنع استئناف مهمة يارنج .

٤ – يدعو إسرائيل إلى إعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضى باستعمال القوة .

٥ – يدعو إسرائيل إلى الانسحاب فوراً من جميع الأراضى العربية المحتلة إلى حدود ما قبل ٥ يونية ١٩٦٧ وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٦ – يؤكد من جديد باسم التضامن الأفريقى وتمشيا مع أحكام المادة ٢ الفقرة جـ ، من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تأييده الفعال لجمهورية مصر العربية فى نضالها المشروع من أجل استعادة سلامة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل .

٧ – يحث جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية على تقديم كل مساعدة إلى مصر ، كما يدعو جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى تكثيف عملها ، فى المحافل الدولية ومجلس الأمن ، والجمعية العامة ، لاتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفورى غير المشروط من الأراضى العربية ، وشجب موقف إسرائيل الذى يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يمنع حيازة الأراضى عن طريق استخدام القوة بأية حجة من الحجج .

٨ – يطلب إلى جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية الامتناع عن إمداد إسرائيل بأية أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى قد يمكنها من تعزيز قدرتها العسكرية والاستمرار فى احتلال الأراضى العربية والأفريقية .

٩ – يقرر أن يتابع عن كثب تطورات الموقف فى الشرق الأوسط .

قرار رؤساء الدول والحكومات الذى يهنئون فيه المغرب والجزائر

إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية التاسعة فى الرباط (المملكة المغربية) من ١٢ إلى ١٥ يونية ١٩٧٢ .

بعد أن استمع باهتمام إلى البيان الذى ألقاه جلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى ١٢ يونية ١٩٧٢ ، معلناً فيه التسوية النهائية للنزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتعهد ذى الدلالة الكبيرة على العمل فى تعاون .

وإذ يشهد هذا الصلح النهائى بين المغرب والجزائر ، الذى اختتم بتوقيع اتفاقيتين هامتين .

١ – يعرب عن رضائه العميق وتهانيه الحارة لجلالة الملك الحسن الثانى ، والرئيس هوارى بومدين . على هذا العمل التاريخى فى العلاقات بين الدولتين الشقيقتين ، وفى تدعيم الوحدة الأفريقية .

٢ – يشيد بتوقيع هاتين الاتفاقيتين خلال اجتماع القمة الحالى ، كمساهمة أساسية فى بناء أفريقيا فى سلام وعدل وتعاون .

٣ – يعرب عن رغبته فى أن تحل جميع المشاكل المشابهة للمشكلات التى واجهتها الجزائر والمغرب فى الماضى ، على أساس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وبالروح التى كانت سائدة خلال التسوية النهائية للنزاع الجزائرى المغربى .

ملحق رقم (٤)

بيان لوساكا (أبريل ١٩٦٩)

وافق رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا المجتمعون فى لوساكا (أبريل ١٩٦٩) على البيان التالى :

عقد فى لوساكا فى أبريل من عام ١٩٦٩ اجتماع قمة لرؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا ، وهذه الدول هى : بوروندى ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جمهورية الكونجو الشعبية ، الكونجو الديمقراطية (زائير) ، أثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، صوماليا ، السودان ، تنزانيا ، أوغندا ، وزامبيا ، وقد وافق ممثلو هذه الدول على البيان التالى :

١ – إن عدم تفهم أهداف السياسات الدولية للدول المختلفة والأسس التى تقوم عليها هذه السياسات ، يؤدى إلى ظهور اختلافات جديدة وغير ضرورية فى العالم كما تؤدى الاختلافات وصراع المصالح والتقديرات المختلفة للأولويات الإنسانية إلى حدة التوتر والانقسام فى العالم فى وقت يجب فيه توحيد العمل للسيطرة على زمام التكنولوجيا الحديثة ووضعها فى خدمة الإنسان ، لذلك ، اتفقنا نحن زعماء شرق ووسط أفريقيا المجتمعين فى لوساكا يوم ١٦ أبريل عام ١٩٦٩ على إصدار البيان (المانيفستو) التالى بعد أن اكتشفنا سوء التفهم الشائع لمواقفنا وأهدافنا نحو جنوب القارة .

٢ – نرغب بهذا البيان أن نوضح بلا أدنى شك ، قبولنا للاعتقاد

بأن جميع الناس متساوون ، ولهم حقوق متساوية فى الكرامة الإنسانية والاحترام الإنسانى بغض النظر عن اللون والعنصر والدين والجنس ، ونعتقد أنه من حق بل من واجب جميع الناس المشاركة فى حكم أنفسهم باعتبارهم أعضاء متساوين فى المجتمع ، ولا نقبل أن يتمتع أى فرد أو جماعة بالحق فى حكم جماعة أخرى من الناس دون رضاهم . ونؤكد أن أعضاء مجتمع ما هم وحدهم الذين يستطيعون – كأشخاص متساوين – أن يحددوا ما هو بالنسبة لهم المجتمع الصالح والتنظم السياسى والاقتصادى والاجتماعى الصالح .

٣ – ولا نقبل على أساس هذه المعتقدات ، أن يكون لأى جماعة فى مجتمع ما الحق فى ممارسة الحكم دون الموافقة المستمرة للمواطنين جميعاً . ونحن نعلم أنه سوف يحدث ذات يوم فشل فى وضع هذه المثل موضع التطبيق . كما ندرك أنه لتطبيق النظام فى الشئون الإنسانية ، لابد أن تكون هناك ترتيبات انتقالية فى أثناء التحول من عدم المساواة بين الجماعات إلى المساواة الفردية ، ونؤكد أنه لا يمكن أن يقوم أساس للسلام والعدالة فى العالم دون قبول هذه المثل ، والالتزام بمبادئ المساواة الإنسانية وتقرير المصير .

٤ – ليس بيننا من يدعى أننا حققنا فى بلادنا التنظم السياسى والاقتصادى الكامل الذى يضمن مستوى معيشة معقول لجميع أبناء الشعب ، ويحقق الأمن الفردى أمام الصعوبات والمتاعب التى يمكن تجنبها ، أوسوء تطبيق العدالة ، وعلى العكس : إننا نعترف أن الكفاح فى سبيل تحقيق الأخوّة الإنسانية والكرامة الإنسانية المطلقة قد بدأ لتوه فى بلادنا ، وعلى أساس التزامنا بالمساواة والكرامة الإنسانية ، وليس على

أساس العمل الذى تحقق ، نقف موقف العداء من الاستعمار والتمييز العنصرى المعمول به فى جنوب القارة . ونحن نطلب من الأعضاء الآخرين فى الجنس البشرى التأييد على أساس التزامهم بهذه المبادئ العالمية .

٥ – وإذا ما توفر الالتزام بهذه المبادئ بين الدول المسيطرة على جنوب القارة ، فإن أى خلاف حول معدل التطبيق أو الإجراءات المنفصلة فى سياساتهم إنما يعتبر مسألة تمس فقط علاقاتنا الفردية مع الدول المعنية . إنه إذا ما توفر الالتزام بهذه المبادئ فليس ثمة مبرر للتعبير عن عداء حكوماتنا الفعلى نحو النظم القائمة فى جنوب القارة ، وهو ما أعلناه ونواصل الإعلان عنه .

٦ – ومع ذلك ، فإن الحقيقة هى أنه يوجد فى موزامبيق وأنجولا وروديسيا ، وجنوب غرب أفريقيا وجمهورية جنوب أفريقيا ، إنكار علنى ومستمر لمبادئ المساواة الإنسانية وحق تقرير المصير القومى . وليست هذه مسألة فشل فى تطبيق المبادئ الإنسانية المقبولة ، فالسلطة الفعلية فى هذه الأقاليم كلها لا تناضل من أجل تحقيق هذه الأهداف الصعبة ، ولكنها تكافح هذه المبادئ وتنظم مجتمعاتها بصورة متعمدة – لتحطيم سيطرة هذه المبادئ على أذهان الناس . ولهذا السبب نعتقد أنه يجب على بقية العالم الاهتمام بهذا الأمر إذ أن مبدأ المساواة الإنسانية وكل ما ينبثق عنه ، إما أن يكون عالميًّا أو لا يكون له وجود . إن إنكار إنسانية أى إنسان فيها إهدار لكرامة جميع الناس .

٧ – تنبعث أهدافنا فى جنوب القارة من التزامنا بمبدأ المساواة الإنسانية المذكور . ونحن لا نعادى الحكومات فى هذه الدول لأنها

تخضع لسيطرة البيض ، ولكننا نعاديها لأنها نظم تقوم على اقتناع بنظرية سيطرة الأقلية وعدم المساواة الإنسانية ، إننا نعمل من أجل حق تقرير المصير لشعوب هذه الأقاليم ولقيام حكم فيها يستند على إرادة جميع أبنائها وقبول مبدأ المساواة للجميع .

٨ – فموقفنا نحو جنوب القارة يتضمن رفض العنصرية وليس مجرد قلب السيطرة العنصرية القائمة ، فنحن نعتقد أن جميع الناس الذين استوطنوا بلاد جنوب القارة ، أفريقيون بغض النظر عن لون بشرتهم ، وسوف نعارض قيام حكومة أغلبية عنصرية تتبع فلسفة التميز الدائم المتعمد بين مواطنيها على أساس الأصل العنصرى . ونحن لا ندعو إلى العنصرية عندما نرفض الاستعمار وسياسات التفرقة المتبعة حاليًا هناك ، إننا نطالب بإعطاء فرصة لشعوب هذه الدول جميعها كى يعملوا معاً كمواطنين متساوين ، ويضعوا لأنفسهم قواعد ونظام الحكم الذى سيعيشون فى ظله معاً بموافقتهم جميعاً ويعملون من أجل بناء مجتمع متجانس .

٩ – وربما نتيجة للسياسات الحالية فقد تكون الجماعات المختلفة فى هذه المجتمعات مدركة لذاتها وخائفة . وقد تضع المنظمات السياسية والاقتصادية فى حسابها أولا هذه المخاوف وهذا الوعى الذاتى عند الجماعة . ويتوقف تحقيق هذا على أبناء البلد المعنى وتعاونهم معاً . ولا يحق لأية دولة أخرى التدخل فى مثل هذه المسائل وكل ما يحق للعالم أن يطالب به هو ما نؤكده الآن ، أى أن تقوم التنظيمات داخل أية دولة ترغب فى الانضمام إلى المجتمع الدولى ، على أساس قبول مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية .

١٠ – لذلك ، فإن الكلام عن تحرير أفريقيا ينطوى على أمرين :

أولاً : إن الشعوب التى لاتزال تعيش فى أقاليم خاضعة للحكم الاستعمارى حرة فى تحديد نظم الحكم الذاتى الخاصة بها .

ثانياً : ينبغى أن يتحرر الأفراد الذين يعيشون فى جنوب القارة من بيئة مسممة بالدعاية العنصرية ، وأن تتاح لهم فرصة الانتماء للبشرية عامة – وليس للبيض أو السمر أو للصفر أو السود .

١١ – لذلك فإن تحرير أفريقيا الذى نكافح فى سبيله لا يعنى عنصرية فى قالب عكسى ، كما أنه ليس صورة للإمبريالية الأفريقية . وبالنسبة لنا فإن الحدود الراهنة لدول جنوب القارة هى حدود دول أفريقية ستصبح مستقلة حرة ولا ينبغى أن تسعى لأية تعديلات للحدود على حساب هذه الدول التى ستنال حريتها مستقبلا .

١٢ – لا يمكننا أن نستسلم أو نتساهل فى هدف التحرير كما حددناه ، كنا دائماً نفضل – ولا نزال – أن يتحقق ذلك الهدف دون الالتجاء للعنف . فنحن نفضل التفاوض وليس الهدم ، المباحثات وليس القتل . ونحن لا ندعو للعنف وإنما ندعو إلى وضع نهاية للعنف ضد الكرامة والإنسانية الذى يرتكبه أولئك الذين يضطهدون أفريقيا فى الوقت الحاضر . وإذا كان التقدم السلمى نحو التحرر ممكناً ، أو جعلته الظروف المتغيرة ممكناً فى المستقبل ، فسندعو إخواننا فى حركات المقاومة إلى استخدام أساليب الكفاح السلمية حتى ولو على حساب التساهل فى توقيت هذا التغيير . ولكن نظراً لأن أعمال القائمين على زمام الحكم فى جنوب القارة حالياً تعرقل التقدم السلمى فلا يسعنا إلا تأييد شعوب هذه الأقاليم بكل ما نملك فى كفاحها ضد الذين يضطهدونها . ولعل هذا هو

السبب وراء اشتراك الدول الموقعة على هذا البيان فى حركة تحرير أفريقيا تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية ، ومع ذلك فإن العقبة التى تعترض سبيل التغيير ليست واحدة فى جميع دول جنوب القارة ، ومعنى هذا اختلاف إمكانية مواصلة الكفاح السلمى من بلد إلى آخر .

١٣ – فالمشكلة الأساسية فى موزامبيق وأنجولا وما يسمى بغينيا البرتغالية ليست عنصرية وإنما ادعاء أن البرتغال موجودة على أرض أفريقيا . وإذا كانت البرتغال – وهى دولة أوربية – ديكتاتورية فهذا شىء خاص بشعبها ، ولكن لا يمكن لقرار من ديكتاتور البرتغال أو قانون يقره البرلمان هناك أن يجعل أفريقيا جزءاً من البرتغال . والإرادة الحرة للشعب فى أى جزء من القارة هى التى يمكن أن تحول هذا الجزء إلى وحدة أساسية فى اتحاد يضم دولة أوربية ، ومثل هذه الإرادة الشعبية لا وجود لها فى المستعمرات البرتغالية . بل على العكس ، فإنه نظراً لعدم وجود أية فرصة للتفاوض حول منح الحرية لهذه الأقاليم الثلاث فقد حملت شعوبها السلاح ضد الدول الاستعمارية برغم الصعوبات الشديدة التى تعترض طريقها ، والآلام التى ينطوى عليها ذلك .

١٤ – ومن الطبيعى أن يكون للبرتغال – كدولة أوربية – حلفاء فى إطار الصراع الأيديولوجى بين الشرق والغرب ، ومن هنا استطاعت البرتغال أن تستخدم مواردها لمواصلة أبشع حرب تقوم على امتهان الإنسان فى أفريقيا ، لهذا لابد لنا فى هذا البيان أن نوضح بأن الالتزام غير الإنسانى للبرتغال ، واضطهادها لشعوب موزامبيق وأنجولا وما يسمى بغينيا البرتغالية ليس فقط غير ذى صلة بالصراع الأيديولوجى ، بل إنه يتعارض تماماً مع السياسات والفلسفات والمبادئ التى تمارسها الدول

الحليفة للبرتغال فى إدارتها لشئونها الداخلية . إن شعوب موزامبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية لا تهتم بالشيوعية أو الرأسمالية ، ولكنها تهتم بحريتها ، وهى تطالب بمبادئ الاستقلال على أساس حكم الأغلبية منذ سنوات عديدة ، وتدعو إلى بحث هذه القضية . ونظراً للتجاهل المستمر لدعوتها لجأت هذه الشعوب للقتال ، وإذا أقلعت البرتغال عن سياستها فى الوقت الحاضر وقبلت مبدأ تقرير المصير فسندعو حركات التحرير إلى الكف عن كفاحها المسلح والتعاون فى عملية الانتقال السلمى للسلطة من البرتغال إلى شعوب الأقاليم الأفريقية .

١٥ – إن هجرة عدد كبير من البرتغاليين إلى هذه الدول الأفريقية لا تؤثر على هذه القضية ، أما سياسة الهجرة فى المستقبل فهى من اختصاص الحكومات المستقلة لهذه الدول عند قيامها ، ولذلك سوف نحث حركات التحرير إلى تكرار تصريحاتها التى تعتبر جميع البرتغاليين الذين اتخذوا من موزامبيق وأنجولا وغينيا البرتغالية أوطاناً لهم ، ويرغبون فى أن يقدموا ولاءهم لهذه الدول مستقبلا ، كمواطنين ، وقد تختار موزامبيق وأنجولا أو غينيا البرتغالية عند استقلالها أن تكون صديقة للبرتغال ، مثلما فعلت البرازيل . وهذا اختيار حر لشعب حر .

١٦ – أما بالنسبة لروديسيا فالموقف يختلف ، لأن الدولة الأم اعترفت بالوضع الاستعمارى للإقليم ، لكن الدولة فشلت فى اتخاذ إجراءات مناسبة لإعادة سلطتها ضد الأقلية التى استولت على زمام السلطة بهدف المحافظة على سيطرة البيض ، ولا يمكن أن يستقر الأمر على هذا النحو ، إذ يجب التأكيد بأن روديسيا يجب أن تكون حرة مستقلة ، على أساس حكم الأغلبية . وإذا كانت الدولة الاستعمارية

لا ترغب أو لا تستطيع نقل السلطة إلى الشعب فليس أمام هذا الشعب سوى انتزاع السلطة عندما يستطيع ذلك وعلى النحو الذى يستطيعه ، ولا يسع أفريقيا سوى تقديم التأييد له . فالمسألة فى روديسيا هى ما إذا كانت بريطانيا سوف تعيد تأكيد سلطتها هناك ، ثم تتفاوض حول التقدم السلمى إلى حكم الأغلبية قبل الاستقلال . وسوف تتعاون أفريقيا فى محاولة بريطانيا لإعادة تأكيد سلطتها إذا كانت لديها رغبة للالتزام بذلك ، وهذا هو أسلوب التقدم الذى تؤيده ، وهو يكفل أقل معاناة لشعب روديسيا من البيض والسود على السواء ، ولابد لأفريقيا أن تؤيد الكفاح من أجل حرية الشعب بكل الوسائل المتاحة إلى أن يظهر دليل قوى على قبول بريطانيا لمبدأ الاستقلال على أساس حكم الأغلبية واستعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك .

١٧ – ومثلما أن بريطانيا مسئولة عن تسوية مشكلة روديسيا بأدنى قدر من العنف ، فالأمم المتحدة مسئولة عن تسوية مسألة جنوب غرب أفريقيا بنفس الصورة .

لقد كان من الواجب أن تكون جنوب غرب أفريقيا الآن دولة مستقلة ذات سيادة ، لها حكومة على أساس حكم الأغلبية . فقد كانت مستعمرة ألمانية حتى ١٩١٩ ، شأنها شأن تنجانيقا ، ورواندا ، وبوروندى ، وتوجولاند ، والكاميرون . وعند هزيمة ألمانيا ، ولأسباب تتعلق بالسياسة الأوربية وضعت جنوب غرب أفريقيا – بقيام نظام الانتداب – تحت إشراف حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا فى حين وضعت المستعمرات الألمانية الأخرى تحت إشراف الحكومات البريطانية والبلجيكية والفرنسية ، وبعد الحرب العالمية الثانية وضعت

مناطق الانتداب – باستثناء جنوب غرب أفريقيا – تحت الوصاية ، وبالتالى حصلت على الاستقلال . أما جنوب أفريقيا فرفضت احترام الالتزام الدولى الذى قبلته عام ١٩١٩ ، وطبقت على المنطقة مبادئ ونظام التفرقة غير الإنسانى .

١٨ – وفى عام ١٩٦٦ ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهاء الانتداب الذى كانت تستند عليه جنوب أفريقيا لاحتلال جنوب غرب أفريقيا ، والسيطرة عليها . وأعلنت الجمعية أن المنطقة أصبحت تحت مسئولية الأمم المتحدة مباشرة ، وشكلت لجنة مؤقتة لوضع توصياتها بالوسائل العملية لإدارة المنطقة ، وتمكين الشعب من ممارسة حق تقرير مصيره وتحقيق الاستقلال .

١٩ – وقد جاء هذا القرار الذى لم يعارضه أحد من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن – غاية فى الوضوح . ولكن لم تتخذ منذ ذلك الوقت أية إجراءات فعالة لتنفيذه . ولا تزال جنوب غرب أفريقيا خاضعة لأعنف حكومة أقلية فى القارة . ولا يزال شعبها يرزح تحت وطأة القهر ، وحتى الذين يتبعون فكرة التقدم السلمى نحو الاستقلال مازالوا يتعرضون للاضطهاد ، إن العالم كله ملزم باستخدام قوته لوضع القرار الذى وافقت عليه جميع الدول موضع التنفيذ . فإذا تم ذلك فهناك أمل فى إجراء التغيير دون استخدام العنف على نطاق واسع ، أما إذا فشلت ، فسوف يقوم شعب المنطقة إن عاجلاً أو آجلاً ، بتنفيذ القانون بنفسه ، لقد التزم الشعب الصبر إلى حد يفوق التصور ، ولابد أن ينفذ صبره ذات يوم ، عندئذ لن تجد أفريقيا ، على الأقل ، مفرًّا من مد يد المساعدة له .

٢٠ – إن جمهورية جنوب أفريقيا نفسها دولة مستقلة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة ، وهى تفوق جميع دول القارة فى التقدم والثراء . وشئونها الداخلية من اختصاص شعبها وفقاً لجميع الأسس القانونية . والقانون كما هو معلوم يهدف إلى خدمة الشعب ، ولكن أعمال حكومة جنوب أفريقيا عنيفة إلى حد يتحتم معه على الدول الأخرى فى العالم أن تهب للدفاع عن الإنسانية .

٢١ – إن القمع الذى تمارسه جنوب أفريقيا يختلف عن كل النظم التعسفية الأخرى . فسياسة التفرقة التى تتبعها ويؤيدها بدرجة أو بأخرى جميع مواطنيها البيض تقوم على إنكار إنسانية الإنسان . ويعتمد الحصول على الامتيازات أو الإحساس بالقهر على شىء واحد خارج قدرة أى إنسان على تغييره ، إنه يعتمد على لون الإنسان أو مولده أو أسلافه ، فإذا كنت أسود فإنك لا تستطيع أن تفلت من فئتك كما لا تستطيع ذلك إذا كنت أبيض . ولو أنك كنت مليونيرًا أسود أو عالماً سياسيًّا فذًّا فإنك لابد أن تخضع لقوانين بطاقات المرور ، وسوف تمنع من ممارسة أى نشاط سياسى . أما إذا كنت أبيض – حتى ولو كنت معارضاً للحكم ومعترضاً على نظام التفرقة – فلن يعرضك ذلك إلا للعزلة أو المحاكمة البيضاء المريحة . فالمعتقدات والقدرات والسلوك لا صلة لها بوضع الإنسان ؛ لأن كل شىء يعتمد على العنصر . والإنسانية عندهم غير متصلة ، ويقوم النظام والحكومة والمجتمع فى جنوب أفريقيا على إنكار المساواة الإنسانية . كما يعتمد النظام على الإنكار البشع للحقوق الإنسانية لأغلبية الشعب . .

٢٢ – ولاشك أن هذه أشياء معروفة وتتعرض للإدانة دائماً فى

مجالس الأمم المتحدة وغيرها . ولكن يبدو أن القانون الدولى له الأسبقية على الإنسانية لدى دول عديدة ، ومن هنا لا يعقب الكلمات أى عمل . وإذا كان القانون الدولى يستبعد تقديم مساعدات فعالة لمعارضى النظام العنصرى فإنه لا يقر مساعدة وتأييد حكومة لا تعترف بإنسانية الإنسان . إن جنوب أفريقيا يجب أن تطرد من جميع وكالات الأمم المتحدة بل من الأمم المتحدة نفسها ، ويجب على المجتمع الدولى أن ينبذها ويعزلها عن التجارة العالمية ، تاركاً إياها لإمكاناتها الذاتية إذا استطاعت البقاء . إن جنوب أفريقيا يجب ألا تترك لتنكر وحدة الإنسانية ، وأن تستفيد من العلاقات الدولية الصديقة لها . كما أن أفريقيا لا يمكن أن تذعن لاستمرار السياسات الحالية ضد شعب من أصل أفريقى .

٢٣ – يؤكد الموقعون على هذا البيان أن تطبيق مبادئ المساواة والكرامة الإنسانية يمتد إلى جمهورية جنوب أفريقيا والأقاليم التى لاتزال خاضعة للاستعمار فى جنوب القارة ، وقبل أن نضع أساساً للتطور السلمى فى القارة يجب أن تعترف جميع الأمم بهذه المبادئ ، وأن تكون هناك محاولة جادة لتنفيذها .

٢٤ – إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ المساواة والكرامة الإنسانية وحق تقرير المصير واللاعنصرية . وسوف نعمل على انتشارها فى بلادنا وفى أنحاء القارة الأفريقية .

ملحق رقم (٥)

مؤتمر القمة السابع
لدول شرق ووسط أفريقيا

إعلان مقديشيو
(أكتوبر ١٩٧١)

ديباجة :

١ – فى الدورة العادية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أقر قادة أفريقيا المستقلة بيان لوزاكا . إن هذا البيان الذى أعده مؤتمر رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا ، والذى أقر فى لوزاكا فى أبريل سنة ١٩٦٩ قد أوضح للعالم موقف الدول الأفريقية المستقلة فى سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا .

٢ – لقد اعتزم قادة أفريقيا المستقلة ، عن طريق إعلان لوزاكا ، أن يمحو أى لبس من جانب المجتمع الدولى بالنسبة للأسباب التى حدت بأفريقيا أن توحد معارضتها تجاه السياسات العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا . لقد صمموا أيضاً على توكيد إيمانهم بمساواة جميع الرجال والنساء فى حقهم المطلق فى احترام الفرد ، بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الديانة أو الجنس .

٣ – لقد قام رئيس جمهورية الكاميرون الاتحادية ، أحمدو أهيدجو

بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بتقديم إعلان لوزاكا إلى الأمم المتحدة فى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، وتم إقراره بعد مناقشته ، واعتبر وثيقة للأمم المتحدة . وقد نالت هذه الوثيقة تأييد أغلبية ساحقة عند التصويت فى الأمم المتحدة مع معارضة جنوب أفريقيا والبرتغال فقط . وبعبارة أخرى كانت جنوب أفريقيا والبرتغال هما الدولتان الوحيدتان – وقد كانت سياستهما موضع الفحص ، والهجوم – اللتان عارضتا بإصرار ما تضمنه إعلان لوزاكا من بين الأعضاء الـ ١٢٦ فى الأمم المتحدة .

٤ – لقد أعلن قادة أفريقيا المستقلة إلى العالم أجمع وجمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال بصفة خاصة ، بتحديدهم لأهداف تحرير أفريقيا الجنوبية أنه لا يمكن أن يوجد حل وسط أو إذعان فيما يتعلق بالحرية والكرامة والاحترام للشعوب المضطهدة فى أفريقيا الجنوبية . وهكذا لم يعد هناك بديل لأفريقيا سوى اتخاذ جميع الوسائل المتاحة لتغيير السياسات البغيضة والكريهة للتفرقة العنصرية والاستعمار والعنصرية .

٥ – وفيما يتعلق بحكومة البرتغال الاستعمارية وحكومة الأقلية العنصرية فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا فقد كان عليهم أيضاً أن يختاروا : إما أن يقلعوا عن فلسفتهم الاستعمارية العنصرية ويتفاوضوا بشأن المسائل الأخرى المتعلقة برفاهية سكان البلاد على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وإما أن يبقوا على الوضع الراهن ، وبالتالى يتسببوا فى مزيد من أعمال العنف على أوسع نطاق وخسارة لا مبرر لها فى الأرواح والممتلكات . وكان إسهام أفريقيا المستقلة فى التوصل إلى حل

سلمى لمشكلة أفريقيا الجنوبية رهيناً بموقف حكومتى جنوب أفريقيا والبرتغال إزاء إعلان لوزاكا . لأنه كما قال الزعماء الأفريقيون آنذاك : « طالما أن التطور السلمى قد أعاقه هؤلاء الذين يملكون السلطة فى أفريقيا الجنوبية ، فلا يوجد أمامنا بديل سوى تأييد شعوب هذه الأقاليم بكل الوسائل المتاحة فى كفاحهم ضد الطغاة » .

٦ – بعد إقرار المجتمع الدولى لبيان لوزاكا ، بدأت حكومة جنوب أفريقيا فى اتباع سياستها المعروفة « بالانفتاح على الخارج » التى أسفرت عن الرأى الذى نادت به مجموعة صغيرة من القادة الأفريقيين مؤداه فتح الحوار مع جنوب أفريقيا على أساس أنه وسيلة لمعاونة الأهالى المضطهدين فى تلك البلاد على تحرير أنفسهم . على أن سياسة الانفتاح هذه يجب ألا تخدع أحداً بصدد نوايا جنوب أفريقيا . والواقع أن « فورستر » أكد مراراً للسكان البيض فى جنوب أفريقيا أن سياسته هذه لا تحيد بحال عن السياسة الرسمية للتفرقة العنصرية . إن سياسة « فورستر » المسماة بالصداقة مع أفريقيا المستقلة وليدة عزلة الحكومة المتزايدة عن العالم كله ، ومن ثم ضرورة تغيير هذا الوضع دون إزالة سبب تلك العزلة . إن فورستر يستعمل التشهير كأداة لبث الانقسام بين البلاد الأفريقية تارة بالوعد وتارة بالوعيد . الوعد بالمساعدة والوعيد بإنزال أقسى الضربات بها ، بحيث لا يمكن أن تنساها . وهكذا فى حين رفضت حكومة جنوب أفريقيا ومازالت ترفض فكرة الحوار مع الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا ، وماكان يجب على الحكومات الأفريقية أن تنخدع بشأن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى سياسة « الانفتاح على الخارج » فى بريتوريا .

٧ – ولاتزال حروب التحرير الوطنى تتسع رقعتها فى الأقالم التى تقع تحت سيطرة الاستعماريين البرتغاليين . وأحرزت الشعوب الأفريقية فى غينيا بيساو وموزامبيق وأنجولا انتصارات هامة ضد عدو تزداد شراسته ومزود ببرنامج شامل للحرب . والواقع أن انتصارات حركات التحرير الوطنية فى البلاد الثلاث قد أدت إلى تحرير مناطق واسعة تحريراً كاملا من السلطة الاستعمارية البرتغالية وأقيمت فى محلها حكومات شعبية . وللرد على هذه الانتصارات استخدم المستعمرون البرتغاليون دون تحفظ قنابل النابالم والقنابل الحارقة للنباتات والمواد الكيمائية والغازية الأخرى فى حروب القمع التى أسفرت عن مزيد من القتلى . ومن ثم برزت حاجة حركات التحرير لكل أنواع المساعدات التى تؤدى بشكل إيجابى إلى تحقيق التحرير الكامل لكل الأقالم .

٨ – يمضى الاستعماريون البرتغاليون فى موزامبيق بمعاونة ومشاركة البلاد الاستعمارية قُدماً فى محاولاتهم المحمومة لبناء سد كابورا باسا ، هذا السد الذى يكمن الغرض منه فى توطين مليون مهاجر أبيض من أوربا وفى تزويد العنصريين فى جنوب أفريقيا بالقوة . والذى يلقى معارضة من جميع الشعوب المحبة للحرية فى العالم . وقد ظهرت هذه المعارضة فى سحب عديد من المؤسسات والبنوك الأوربية لمساهمتها فى تمويل وبناء السد ، وفى رفض حكوماتها لضمان الاستثمارات فيه . لقد قامت جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) بعمليات ناجحة ضد موقع بناء هذا السد فى إقليم تيت .

٩ – يحقق الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى فى غينيا بيساو وموزامبيق وأنجولا انتصارات عظيمة . ويفخر مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا بهذه

الانتصارات كما لوكانت انتصاراته هو ، ويهنئ حركات التحرير الوطنية فى هذه المناطق على الانتصارات التى حققتها . ويقف الشعب الباسل فى الصومال الفرنسى أيضاً مع إخوته وأخواته فى البلاد التى تقع تحت السيطرة الأجنبية ، مكافحاً من أجل حريته واستقلاله .

١٠ – ولقد تدهور الموقف فى روديسيا . وتجرى الحكومة البريطانية محادثات من أجل الوصول إلى حل لا يؤدى إلى استقلال قائم على حكم الأغلبية ويستنكر مؤتمر دول شرق ووسط أفريقيا أى تفكير فى أى حل لمشكلة روديسيا يتعارض أو يغير بأى شكل من الأشكال مبدأ NIBMAR (لا استقلال قبل حكم الأغلبية) .

وإليكم ما انتهينا إليه :

١١ – نحن قادة الدول الأفريقية المستقلة فى شرق ووسط أفريقيا ، وقد اجتمعنا فى مقديشيو من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٧١ . استعرضنا الموقف بشأن موضوع تصفية الاستعمار فى جنوب أفريقيا . ولقد أعربنا عن أسفنا للتأييد الذى تواطأت بعض بلاد حلف شمال الأطلنطى على تقديمه إلى جنوب أفريقيا والبرتغال فى الحروب التى يشنونها ويخوضونها لقمع شعوب أفريقيا الجنوبية وغينيا بيساو . إن هذا التأييد بأشكاله العسكرية والاقتصادية وغيرها يشكل أمراً بالغ الأهمية فى شن الحروب الوحشية ضد الشعوب فى الأقاليم التى نبحث أحوالها . إنها لهذا عمل معاد للشعوب الأفريقية جمعاء وبصفة خاصة ضد دول وشعوب هذه المنطقة ، التى أدى قربها من المناطق التى تقع تحت سيطرة الاستعمار والأقلية إلى أن تصبح ضحية للعدوان العسكرى وغير ذلك من ألوان العدوان فى مناسبات كثيرة فى الماضى .

١٢ – نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا قد درسنا أيضاً المسألة المتعلقة بإقامة علاقات دبلوماسية وغيرها من أشكال العلاقات الأخرى بين بعض أعضائها وبين جنوب أفريقيا والبرتغال مما يناقض قرارات منظمتى الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . وقد درسنا بصفة خاصة ملابسات زيارة أحد رؤساء الدول فى هذا الإقليم لجنوب أفريقيا وموزامبيق وتبادل الزيارات بين النظام العنصرى لجنوب أفريقيا وبعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

١٣ – نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا ، بناء على هذا ، نعلن فى هذا الاجتماع فى مقديشيو أنه لم يعد هناك طريق لتحرير أفريقيا الجنوبية سوى الكفاح المسلح الذى قدمنا وسنزيد من تقديم تأييدنا الكامل له . نعلن أيضاً أن سياسة الحوار التى شجعتها مجموعة صغيرة من القادة الأفريقيين ، وسبق أن رفضتها منظمة الوحدة الأفريقية سياسة مرفوضة ، لأنها مجرد لعبة لخداع الشعوب الأفريقية . إن سياسة الحوار ، كما أعلنت بعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية خارج إطار المنظمة ، يجب أن تبدأ بشعوب بلاد أفريقيا الجنوبية لكى يكون لها أى معنى أو نتيجة لأفريقيا . إننا ندين البلاد الأفريقية التى خانت كفاح الحرية الأفريقى بإقامتها علاقات دبلوماسية وغيرها من أشكال العلاقات مع جنوب أفريقيا والبرتغال . ونحن لهذا نحث القادة الأفريقيين المعنيين بشدة أن يقطعوا هذه العلاقات ، وأن يمتنعوا عن أى عمل من شأنه أن يجعل عضويتهم فى ذلك المؤتمر غير متمشية مع تطلعاته .

١٤ – (ا) نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا ندين بشدة كل أشكال الاستعمار ، والاستعمار الجديد والإمبريالية فى أى مكان من القارة

الأفريقية ، وبصفة خاصة فى أنجولا وغينيا وموزامبيق وناميبيا وروديسيا وجنوب أفريقيا . إن المؤتمر يعيد تأكيد تضامنه مع شعوب الصومال الفرنسى وجزر كومورو والصحراء المسماة بالإسبانية فى كفاحها للظفر بالحرية والاستقلال . إننا أيضاً ندين تلك الاحتكارات والمؤسسات التى تستمر فى تقديم المعونة المالية والتأييد لجنوب أفريقيا والبرتغال ، ونحث منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الصدد بالتعاون مع دول شرق ووسط أفريقيا على دراسة نشاطات تلك الاحتكارات والمؤسسات التى تعمل الآن فى أفريقيا الجنوبية والدول الأفريقية المستقلة بهدف توقيع عقوبات عليها .

(ب) نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا وقد استعرضنا النشاطات المريبة للمرتزقة فى أفريقيا ، نكرر ونؤكد تأييدنا للقرار والإعلان المتعلقين بالمرتزقة فى أفريقيا ، واللذين أقرهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر القمة فى أديس أبابا فى يونية سنة ١٩٧١ . ونحن فى هذا الصدد ندين الحكومات والمنظمات والأفراد الذين يعاونون المرتزقة فى نشاطاتهم ضد البلاد الأفريقية المستقلة .

١٥ – ونستنكر أيضاً ، بدون تحفظات ، دول حلف شمال الأطلنطى التى تستمر فى مساعدة جنوب أفريقيا والبرتغال فى حروبهما ضد شعوب أفريقيا الجنوبية وغينيا بيساو .

١٦ – إننا نؤيد بكل قلوبنا الكفاح العادل للشعوب المضطهدة الواقعة تحت السيادة الاستعمارية والعنصرية . وقد صممنا على زيادة مساعدتنا المادية والدبلوماسية والمعنوية لحركات التحرير الوطنية بما يتفق

مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حتى يتحقق النصر النهائى .

١٧ – نحن قادة دول شرق ووسط أفريقيا نناشد المجتمع الدولى أن يتخذ إجراءات عاجلة وقوية من أجل تصفية كل أشكال القمع الاستعمارى وأن يتمسك بالمبادئ الأساسية لتقرير المصير والحقوق الطبيعية لجميع الشعوب فى الحرية والتحرر طبقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وكما تأكد فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

ملحق رقم (٦)

تعهد بالتضامن

(دار السلام – سبتمبر ١٩٧٢)

عقد رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا اجتماعاً فى دار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة من ٧ – ٩ سبتمبر عام ١٩٧٢ استعرضوا فيه الموقف فى جنوب القارة وفى الدول الأخرى التى لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية والعنصرية . وقد اتفق الرؤساء على أن أهم واجب فى الوقت الحالى للكفاح ضد الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى هو التنفيذ الكامل والعاجل لقرارات مؤتمر القمة التاسع الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية فى الرباط فى يونية عام ١٩٧٢ .

أولاً : فقد تبنى مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة التحليل الذى وضع ، والنتائج التى تم التوصل إليها فى إعلان مقديشيو ، أى أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد الذى يمكن بواسطته استئصال الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى فى جنوب القارة وغينيا بيساو – وقد كان ذلك علامة بارزة جداً فى الكفاح ، لأنها وضعت نهاية للمناقشة حول وسائل وطرق إنهاء الحكم الاستعمارى ، والسيطرة العنصرية ، وبذلك يتيح الإعلان لحركات التحرير والدول الأفريقية المستقلة أن تنظم وتمضى بالكفاح حتى النصر الأخير .

ثانياً : قبل مؤتمر القمة الأفريقى التاسع أيضاً المسئولية الناجمة عن الموافقة على إعلان مقديشيو وقرر زيادة المساهمة فى الصندوق الخاص

بلجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بنسبة ٥٠ ٪ وزيادة المساعدات لحركات التحرير على أساس احتياجاتها العاجلة والملحة. وأدرك المؤتمر أن معدلات المساعدات المالية والمادية السابقة لا يمكن أن تلبي طلبات حرب العصابات الحديثة فى كل أبعادها ضد العدو فى جنوب القارة.

لذلك، لابد فى الوقت الحاضر من القيام بأمرين:

الأول: نشر إعلان مقديشيو بين أفراد الشعب، يجب على كل دولة عن طريق برامج التوجيه السياسى وتعليم الكبار أن تجعل الشعب يلتزم بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة والتمييز العنصرى وسوف يتيح هذا لنقابات العمال ومنظمات الشباب والطلبة والمرأة وغيرها أن تساهم مساهمة فعالة فى الكفاح.

والثانى: أن تنفذ كل دولة بلا أدنى تأخير قرار الرباط فيما يتعلق بالمساهمات المالية والمادية لحركات التحرير. لهذا فإن على دول شرق ووسط أفريقيا مسئولية أن تكون البادئة فى الدفع المبكر للمساهمات للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وفى تقديم المساعدة المباشرة إلى حركات التحرير.

لابد أن تكون العلاقات بين حركات التحرير ودول شرق ووسط أفريقيا نشطة وقوية. ومن هذا المنطلق فقط يمكن لحركات التحرير الوطنية أن تستخدم على الوجه الأكمل قواعدها فى مناطق المؤخرة، والتى هى أولا الدول المستقلة المجاورة للمستعمرات، وثانيا دول شرق ووسط أفريقيا القريبة من الدول المجاورة للمستعمرات. وبالاستنتاج فإنه بنفس الطريقة التى تعتبر بها الدول المجاورة للمستعمرات هى قواعد

المؤخرة المباشرة فى مساندة حركات التحرير الوطنية فإنه يجب على الدول المجاورة لها أن تقف بثبات واستعداد لكى تتقدم بالمساندة إذا حدث وشن المستعمرون هجمات عدوانية على دول أفريقية مستقلة . وعلى سبيل المثال ، فإن زامبيا هى أول قاعدة متاخمة فى مساندة حركات التحرير الوطنية فى موزامبيق وأنجولا وزمبابوى وناميبيا بفضل قربها من هذه المناطق ، لذلك فمن المحتم على تلك الدول البعيدة عن جبهة الحرب أن تساند زامبيا على أكمل وجه ، وأن تقف من زامبيا نفس موقف الأخيرة من حركات التحرير الوطنية وينطبق هذا بالمثل على تنزانيا وزائير وجمهورية الكونجو الشعبية وغينيا والسنغال .

سوف يصبح هذا بصورة متزايدة فى شرق ووسط أفريقيا أمراً فى غاية الأهمية خاصة مع دخول حرب التحرير الوطنية فى جنوب القارة الأفريقية مرحلتها الأخيرة .

وأخيراً ، إن خلق جو من التضامن والتوافق بين جميع الدول فى هذه المنطقة بالنسبة لقضية التحرير الوطنى أمر ذو أهمية قصوى ومن الممكن تحقيق ذلك عن طريق استجابتنا للقرارات بشكل محدد وقوى وصادر من كل قلوبنا ولتحقيق هذه الغاية تتعهد دول شرق ووسط أفريقيا بما يلى :

(ا) إنجاز التزاماتها نحو الصندوق الخاص للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(ب) العمل باستمرار على رفع مستوى المساعدة لحركات التحرير بما يتمشى مع مستلزمات كل مستوى جديد من الكفاح فى سبيل التحرير الوطنى .

(جـ) إشراك شعوب هذه المنطقة مشاركة كاملة وتشجيع مبادراتها لتأييد الكفاح من أجل التحرير.

(د) تقديم التأييد اللازم للدول المجاورة للأقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ولسيطرة الأقلية العنصرية والوقوف على أهبة الاستعداد لمشاركتها فى المقاومة ضد العدوان الصادر عن أعداء تحرير أفريقيا واستقلالها.

(هـ) السماح لحركات التحرير الوطنى التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية بحرية مرور الرجال والعتاد الحربى عبر الدول المجاورة إلى جهات الحرب واضعة فى اعتبارها مع ذلك أمن الدولة المعنية.

(و) تقديم تسهيلات ومنح دراسية للمناضلين فى سبيل الحرية من أجل التدريب الفعال للكوادر العسكرية والمدنية والمتخصصين فى جميع الميادين بهدف إعدادهم للقيام بمهمة بناء الدولة، وخاصة فى مرحلة التحرر الكامل والاستقلال التام لأراضيهم، وفى هذا الصدد أعرب المؤتمر عن تقديره لجهود تلك الدول التى تقدم مثل هذه الخدمات بالفعل.